مجلة الإقتصاد الزراعى والعلوم الإجتماعية

موقع المجلة: www.jaess.mans.edu.eg
متاح على: www.jaess.journals.ekb.eg

تحليل أثر دالة الصادرات على ميزان المدفوعات في هونج كونج

أحمد على مرسى سليمان حجاب*[1] و عبدالرحيم أحمد الشحات البحطيطى[2]

[1] كلية الدراسات الآسيوية العليا قسم دراسات وبحوث العلوم السياسية والاقتصادية
[2] كلية التكنولوجيا والتنمية - جامعة الزقازيق

الملخص

حققت هونج كونج تطورسريعا ومرتفعا فى سياسات الإصلاح والتنمية خلال العقودالأخيرة،والتى أدت بدوره إلى ارتفاع النموالاقتصادى الهائل ورفع مستوى معيشة الفرد والرفاهية والنهوض باقتصادها واستغلال ذلك الاستغلال الأمثل،ولذا كانت التجارة الخارجية الشريان الأول للتنمية الاقتصادية في هونج كونج،والرافد الذي يتوقف لوضع التنمية الاقتصادية في هونج كونج في مكان ملائم لتحقيق الإشباع والرفاهية لشعبها وتعتبرالتنمية الاقتصادية هدف تسعى إليه معظم الدول فى عملية شاملة تمسكا فى جوانب الحياة منها الاقتصادية والاجتماعية.كما تحتاج عملية التنمية إلى تحقيق شروط مسبقة كأن تتوفرللدولة مصادرمالية كافية لتلبية احتياجاتها من تمويل الاستثماروالإنتاج،وإن اقتصاديات الدول وخاصة النامية منها تعاني مشكلة في تمويل التنمية الاقتصادية،حيث تسعى الدول إلى إعادةهياكل اقتصادها الوطني وبناء استراتيجية تنموية ولأنها الركيزة الأساسية لكل نمواقتصادي وبالتالي زيادة الدخل المحلى وخلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة للمجتمع،ولقداعتبرتمويل التنمية الاقتصادية من أهم المعوقات التي تعمل أحياناعلى فشل السياسات الاقتصادية الإنمائية في الدول . إن استراتيجية تنمية وتشجيع الصادرات يكون لها دورا فعالا فى تحقيق النموالاقتصادى ، وكلما زادت قيمة الصادرات عن الواردات كلما زاد الفائض من العملة الأجنبية التى يمكن استخدامها للانفاق على القطاعات الاقتصادية وبصفة خاصة فى استيراد مستلزمات الإنتاج من السلع الرأسمالية اللازمة لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى تحقيق أكبر قدر من الكفاءة فى استخدام الموارد المحلية ،بالإضافة إلى التركيز على جذب الاستثمارات الأجنبية لغرض إنتاج السلع التصديرية.

الكلمات الداله: سياسات الإصلاح ، الاستثمار، النمو الاقتصادى، الرفاهية، الصادرات و المعوقات الاقتصادية

المقدمة

تمثل الصادرات متغيرا محوريا وحيويا باعتبارها أحد المصادرالأساسية لتمويل الاقتصاد بالعملات الأجنبية،كما اهتم بها الاقتصادى لكونها متغيرا تفسيريا مهما لدالة النموالاقتصادى،لذلك فإن التحليل الوصفى لبيانات الصادرات وتطورها وتركيبها يساعد على التعرف على العوامل التى تؤدى إلى زيادة حجم الصادرات خلال فترة تدعيمها،وتلك العوامل التى يترتب عليها نقص الصادرات فى فترة معينة بهدف مواجهتها والتقليل من أثارها السلبية .

إن استراتيجية تنمية وتشجيع الصادرات يكون لها دورا فعالا فى تحقيق النموالاقتصادى ، وكلما زادت قيمة الصادرات عن الواردات كلما زاد الفائض من العملة الأجنبية التى يمكن استخدامها للانفاق على القطاعات الاقتصادية وبصفة خاصة فى استيراد مستلزمات الإنتاج من السلع الرأسمالية اللازمة لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،وهكذا فإن تشجيع وتعزيزالصادرات يمكن أن يكون بمثابة قاطرة للنمو الاقتصادى ،ويسهم فى توسيع نصيب الدولة من التجارة العالمية[1] .

إن العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادى الذى يعبر عنه تطور ونم الناتج المحلى الاجمالى ،فقد اعتبر التجاريون أن تحقيق وتكوين فائض مستمرفى الميزان التجارى هوالمصدرالرئيسى لتحقيق قدركبيرمن الثروة من خلال تشجيع الصادرات وتقييد الواردات حيث كانت قوة الدولة تقاس بما تمتلكة من المعادن النفيسة مثل الذهب والفضة ،وهكذا كانت التجارة الخارجية "(الصادرات والواردات "محل اهتمام كبير فى النشاط الاقتصادى ،وأن للصادرات دورا فى توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد،وتحقيق الغلة المتزايدة وتشجيع الموارد المحلية ،بالإضافة إلى تحقيق أكبر قدر من الكفاءة فى استخدام الموارد المحلية ،بالإضافة إلى التركيز على جذب الاستثمارات الأجنبية لغرض إنتاج السلع التصديرية ،وهكذا أصبح للتجارة الخارجية ،دورا فى تراكم رأس المال وهو ما يساعد على التخصيص الأمثل للموارد ومن ثم زيادة الدخل القومى والإدخار وتوفير حوافز الاستثمار كنتيجة لاتساع السوق والاستفادة منها،وهوما يعنى اعتبار الصادرات محركا للنمو الاقتصادى [3] .

ثانيا : مشكلة الرسالة

ترتكز الصادرات على إنشاء صناعات تحويلية تعتمد على المواد الخام المتواجدة بوفرة في البلدان النامية كمدخلات لها،وتنتج سلع الاستهلاكية مصنعة أونصف مصنعة إلى الأسواق الدولية للاستفادة من القيمة المضافة العالية المحققة،ذلك يطلق على هذه السياسة أحيانا سياسة إحلال الصادرات، أي إحلال الصادرات الحديثة"المصنعة " محل الصادرات التقليدية من المواد الأولية ، كما أن تلك السياسة تمتاز بالعديد من المزايا وتكمن مشكلة الرسالة فى محاولة الإجابة عن التساؤل الآتى :.

ما أثر دالة الصادرات على ميزان المدفوعات في هونج كونج؟

ثالثا : أهمية الرسالة

تسعى أهمية الرسالى إلى تحليل دوردالة الصادرات فى تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات فى هونج كونج،ويعد تدخل دورالدولة في الحياة الاقتصادية يتطلب مراعاة عدة معايير،وتحاول جميع الدول المتقدمة والنامية اتخاذ العديد من التدابيروالخطوات بهدف إصلاح الأوضاع الاقتصادية بها والتى من شأنها إحداث تطورفى الجوانب الاقتصادية المختلفة والتى تؤثرفي التوازن الاقتصادي،هذا بالإضافة إلى الآثارالتى تنتجها الإيرادات على النشاط الاقتصادي المحلى ولهذا الإصلاح الاقتصادى ليس غاية بحد ذاته،بل هو وسيلة يفترض تفاعلها معا لحالة الاقتصادية للبلاد،ومن هنا يمكن إيجاز أهمية البحث في أهمية قيام الدولة بتنفيذ سياسات إصلاح اقتصادى للتأثير في الحياة الاقتصادية للبلاد وبما يتلائم مع تحقيق توازن الاقتصاد المحلى الداخلى والخارجى، وتقدير دالة الصادرات في هونج كونج من الأهمية فى معرفة سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي في تحقيق التنمية بصفة عامة وكونها تعالج جانبا مهما من جوانب التنمية الاقتصادية من خلال تسليط الضوء على دورسياسات الإصلاح الاقتصادي المنتهجة من قبل هونج كونج في تحقيق التنمية الاقتصادية،وكذا التعرف على سياسة الإصلاح الاقتصادي المعتمدة في هونج كونج خلال الفترة(2000-2019) وكذلك تحليل دورسياسات الإصلاح الاقتصادى فى تحقيق التوازن فى الميزان التجارى فى هونج كونج .

رابعا : أهداف الرسالة

تهدف الرسالة إلى التعرف على :

1- التعرف على مفهوم ميزان المدفوعات .
2- التحليل الاقتصادى والقياسى لمؤشرات التنمية الاقتصادية فى هونج كونج
3- قياس تأثيردالة الصادرات على ميزان المدفوعات فى هونج كونج.

خامساً : تساؤلات الرسالة

1- ماهى مقومات هونج كونج الاقتصادية فى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة التصدير؟
2- ما دور أثر الصادرات على ميزان المدفوعات فى هونج كونج؟
3- ما مدى الاستفادة من القيمة المضافة العالية الناتجة عن التصنيع ؟

سادساً : فروض الرسالة

تبنت الدراسة عدة فروض لتثبت مدى صحتها من خلال الفروض التالية :

*الباحث المسئول عن التواصل
البريد الالكترونى: sayedkh08@gmail.com
DOI: 10.21608/jaess.2021.204630

1- توجد علاقة ارتباطية طردية بين ميزان المدفوعات وبعض المتغيرات الاقتصادية (الصادرات السلعية - الواردات السلعية) .
2- يوجد أثر إيجابى لدالة الصادرات على ميزان المدفوعات فى هونج كونج.
3- يوجد أثر سلبى لدالة الصادرات على ميزان المدفوعات فى هونج كونج.

سابعا : حدود الرسالة

- الحدود المكانية : تقتصر الدراسة في تطبيقها على دولة هونج كونج.

- الحدود الزمانية : تعتمد الدراسة على جمع وتحليل بيانات عن تجربة هونج كونج التنموية خلال "2000-2019" .

ثامناً : منهج الرسالة

يعتمد الباحث على المنهج التحليلى سوف تستخدم نموذجاً قياسياً للتعرف على تقييم سياسات إصلاح الميزان التجارى فى هونج كونج باستخدام برنامج "Eviews"لتحليل العلاقة بين أثر دالة الواردات والصادرات على الميزان التجارى فى هونج كونج ويتم التعبير عن المتغيرالمستقل بالرمز "x"فى حين تأتى المتغيرات التابعة ويتم التعبير عنه بالرمز "y"،وتعتمد بيانات الرسالة على ما يلى "المراجع العربية والأجنبية المختلفة (الرسائل - الكتب- الدوريات - التقارير) ،التقارير السنوية لبيانات نشرات البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي ،الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)،المنهج الاستنباطى فى وصف الأوضاع الاقتصادية فى هونج كونج وأثر دالة الصادرات على ميزان المدفوعات .

تاسعا : خطة الرسالة

تمهيد : الإطار العام للرسالة .

الفصل الأول : الإطار النظرى لميزان المفوعات

الفصل الثانى : التحليل أثر دالة الصادرات على ميزان المدفوعات فى هونج كونج

- ملخص الرسالة باللغة العربية
- ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية
- النتائج والتوصيات

ب- المتغيرات المستقلة

1- تطورالأهمية النسبية لإجمالى الصادرات من السلع والخدمات من إجمالى الناتج المحلى فى هونج كونج

يتضح من جدول رقم (1) وشكل رقم (1) تطور الأهمية النسبية لإجمالى الصادرات من السلع والخدمات من إجمالى الناتج المحلى بهونج كونج خلال الفترة (2000-2019)

جدول 1.تطور أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة بالميزان التجارى بهونج كونج خلال الفترة (2000-2019)

السنوات	قيمة صادرات السلع بالمليار دولار	الأهمية النسبية لصادرات السلع والخدمات من الناتج المحلى	سعر الفائدة الحقيقى	معدل النمو السنوى بالناتج المحلى	قيمة الاستثمار الأجنبى المباشربالمليار
2000	184.8	126.0	13.1	7.7	70.5
2001	176.8	122.8	8.8	0.6	31.29
2002	186.2	132.1	8.8	1.7	6.75
2003	209.5	150.8	11.7	3.1	18.57
2004	242.9	167.8	8.9	8.7	22.19
2005	274.9	177.5	6.4	7.4	40.96
2006	303.9	185.2	8.5	7.0	44.9
2007	330.0	186.4	4.3	6.5	62.12
2008	354.2	193.4	4.0	2.1	67.04
2009	316.6	178.1	5.4	2.5-	54.28
2010	388.9	205.3	4.7	6.8	82.71
2011	437.7	212.9	1.1	4.8	96.14
2012	468.4	215.8	1.4	1.7	74.89
2013	506.2	221.6	3.1	3.1	76.86
2014	514.2	213.1	2.1	2.8	129.85
2015	501.7	195.9	1.3	2.4	181.05
2016	501.6	187.0	3.3	2.2	133.26
2017	540.5	188.9	2.1	3.8	125.72
2018	568.1	188.4	1.3	2.9	97.04
2019	547.8	177.3	2.7	1.2-	53.17
المتوسط	377.8	181.31	5.15	3.6	73.46
الانحراف المعيارى	136.3	29.02	3.66	3.0	44.09
الحد الأدنى	176.8	122.77	1.06	2.5-	6.75
الحد الأقصى	568.1	221.61	13.11	8.7	181.05

المصدر: البنك الدولى عام 2020.

حيث بلغت الأهمية النسبية لإجمالى الصادرات من السلع والخدمات من إجمالى الناتج المحلى بهونج كونج عام 2000 حوالى 126 % فى حين بلغ عام 2019حوالى 177,3% بمعدل زيادة حوالى 29% وبلغ متوسط الأهمية النسبية لإجمالى الصادرات من السلع والخدمات من إجمالى الناتج المحلى بهونج كونج خلال الفترة حوالى 181% وبلغ الانحراف المعيارى حوالى 29,7% وبلغ الحد الأدنى الأهمية النسبية لإجمالى الصادرات من السلع والخدمات من إجمالى الناتج المحلى حوالى 122,8% عام 2001فى حين بلغ الحد الأقصى للأهمية النسبية لإجمالى الصادرات من السلع والخدمات من إجمالى الناتج المحلى بهونج كونج حوالى 221% عام 2017 .وهذا يعكس أن الإصلاح الاقتصادى أدى إلى رفع فى الأهمية النسبية لإجمالى الصادرات من السلع والخدمات من إجمالى الناتج المحلى بهونج كونج 59% وهذا يرجع إلى أهمية الصادرات من السلع والخدمات فى خفض العجز فى الميزان التجارى هونج كونج مما يعكس التنمية الاقتصادية بهونج كونج .

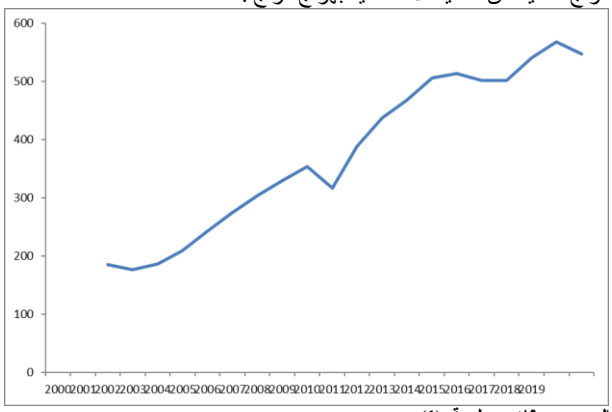

المصدر : بيانات جدول رقم (1)

شكل 1. تطور قيمة الصادرات لقيمة السلع والخدمات بهونج كونج خلال الفترة (2000-2019)

النتائج والمناقشات

1- بلغت الصادرات من السلع والخدمات حوالى 547,8 مليار دولار عام 2019 بمعدل زيادة حوالى 68% وبلغ متوسط الصادرات من السلع والخدمات بهونج كونج خلال الفترة حوالى 440,6مليار دولار وبلغ الانحراف المعيارى حوالى 136,3 ملياردولار وبلغ الحد الأدنى للواردات من السلع والخدمات بهونج كونج حوالى 176,8مليار دولار عام 2001 ، فى حين بلغ الحد الأقصى للواردات من السلع والخدمات بهونج كونج حوالى 568,1مليار دولارعام 2018 ،وهذا يعكس أن التنمية الاقتصادية بهونج كونج أدت الى ارتفاع الصادرات من السلع والخدمات بمقدار 69%.

2- بلغت الأهمية النسبية لإجمالى الصادرات من السلع والخدمات من إجمالى الناتج المحلى بهونج كونج عام 2000 حوالى 126 % فى حين بلغ عام 2019حوالى 177,3% بمعدل زيادة حوالى 29% وبلغ متوسط الاهمية النسبية لاجمالى الصادرات من السلع والخدمات من إجمالى الناتج المحلى بهونج كونج خلال الفترة حوالى 181% وبلغ الانحراف المعيارى حوالى 29,7% وبلغ الحد الأدنى الأهمية النسبية لإجمالى الصادرات من السلع والخدمات من إجمالى الناتج المحلى حوالى 122,8% عام 2001.

3- بلغ صافي التدفقات بهونج كونج عام 2000 حوالى -4,1ملياردولار فى حين بلغ حوالى -2,7 ملياردولار عام 2019 بمعدل انخفاض حوالى 51.4 % وبلغ متوسط صافى التدفقات خلال الفترة حوالى 243,2مليار دولار هونج كونج وبلغ الانحراف المعيارى حوالى 0,6مليار دولار هونج كونج فى حين بلغ الحد الأدنى لصافى التدفقات بهونج كونج حوالى -2,9مليار دولار هونج كونج عام 2018 ، فى حين بلغ الحد الأقصى لصافى التدفقات بهونج كونج حوالى -1,4مليار دولار هونج كونج عام 2000.

4- تطور سعر الفائدة بهونج كونج خلال الفترة (2000-2019) حيث بلغ عام 2000 حوالى 13,1% فى حين بلغ عام 2019حوالى 2,7% وبلغ متوسط سعر الفائدة بهونج كونج خلال الفترة حوالى 5,15% وبلغ الانحراف المعيارى حوالى3,66% وبلغ الحد الأدنى لسعر الفائدة حوالى 1,06% عام 2011فى حين بلغ الحد الأقصى لسعر الفائدة بهونج كونج حوالى 13,1% عام 2000 .

5- بلغت متوسط قيمة الصادرات نحو 377,8 مليار دولار ، فى حين بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار نحو 243,2 مليار دولار،فى حين بلغ إجمالى الاستثمارالخارجى نحو 73,5 مليار دولار، بينما بلغ

متوسط صافى التدفقات نحو- 2,17 مليار دولار ،وبلغ متوسط معدل النمو نحو 3,58% فى حين بلغ متوسط معدل التضخم نحو 1,55% .

التوصيات

1- توظيف التعليم الجامعي لخدمة الاقتصاد وربطه بأنشطة البحث العلمي.
2- زيادة توفير فرص التعليم من خلال دعم الطلبة مادياً.
3- توفير الخدمات الاساسية والإهتمام بها مثل الصحة والتغذية والتعليم والسكن وباقي الخدمات التي يحتاجها المواطن.
4- التأكيد على البنية التحتية للاقتصاد في البلدان النامية.
5- تطبيق أفكار التكيف الاقتصادي لابد من البدء بالحلول السياسية والانتهاء بها.
6- الاهتمام بإنشاء صناديق مالية رسمية ومدنية للمساعدة في قضية التنمية.
7- استحداث سبل وصيغ لاستثمار الأموال العامة من أجل تحقيق هدفين متكاملين: القضاء على البطالة وتحقيق التنمية.
8- الاتجاة إلى التصنيع من أجل زيادة الإنتاج وانعكاس ذلك على زيادة الصادرات .

المراجع

بشير حمدوش، مشكلات التصحيح والتنمية في المغرب، ورقة قدمت إلى : مؤتمر التصحيح والتنمية في البلدان العربية، البنك الدولي 1995 .

ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

جابر عوض، إدارة المجتمع الماليزى متعدد الأعراق فى ماليزيا من منظور عالمى، حسن بصرى، هدى ميتكيس(محرران)، جامعة القاهرة،كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، برنامج الدراسات الماليزية، 2009.

جليل كامل غيدان، قياس أثر برامج الإصلاح الإقتصادى على الفجوة الغذائية فى الوطن العربى (مصر، الأردن، حالة دراسية)، أطروحة دكتوراه . كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2007 .

جودة عبد الخالق، مفهوم الإصلاح الاقتصادى فى الوعى العربى ضرورات الأنسنة والعقلنة والتأطير التنموي من همام طه، باحث وكاتب صحفى عراقى .

حمدى أبوالنجا، التقانة المناسبة في مواجهة إخفاقات التنمية العربية، مجلة المستقبل العربي، السنة 16، العدد 175، سبتمبر 1993.

حمدى عبد العظيم، السياسات النقدية والمالية فى الميزان مقارنة اسلامية، مكتبة النهضة، الطبعه الاولى، القاهرة 1986.

حمزة بن حافظ، دور الاصلاحات الاقتصادية فى تفعيل الاستثمار الاجنبى(دراسة حالة الجزائر 1998-2008)، رسالة ماجستير غير منشورة، (الجزائر) .

خطابات د/محاضير محمد,البرنامج الوطنى لدار الكتب المصرية، ترجمة عمر الرفاعى، عام2007 .

رامى السيد فوزى ، دور الدولة فى التنمية دراسة حالة لدولة ماليزيا، رسالة ماجستيرغير منشورة، ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، مصر، 2011.

رشاد محمد الهادى عبد الرحيم عبد المجيد العوضى، إقتصاديات المعلومات فى دول النمور الآسيوية بالتطبيق على جمهورية كوريا الجنوبية، رسالة دكتوراه، جامعة الزقازيق، معهد الدراسات والبحوث الآسيوية، 2006.

Bartholomew M. Nyagetera, Malaysian Economic Development: Some Lessons for Tanzania, p6, available on the following link , Busines Times of malayzia , 6 October , 2000

David Vinc",Stabilization policy "in the new Palgrave, a dictionary of economics volume, edited by John Eatwell Murray,Peter Newman, the Macmillan ren,London,p464.

David Vinc",Stabilization policy "in the new Palgrave, a dictionary of economics volume, edited by JohnEatwell Murray,Peter Newman, the Macmillan Pren,London,p464.

Edward J.Kane ," Economics Statistics & Econometrics," A Harper International Edition , New York, 1969, p.12.

Groslambert ,B. (2003) " ,(Country Risk Assessment: A Guide to Global Investment Strategy ,"USA: John Wiley & Sons Ltd.

http://www.cba.edu.kw/malomar/Ch_Last_MAC.doc

http://www.cba.edu.kw/malomar/Ch_Last_MAC.doc

http://www.cba.edu.kw/malomar/Ch_Last_MAC.doc

http://www.iraqiamericanCCI.org/others/free-trade/Index/02t8areer/new-page

Jannson Harry Gardon, Op,Cit, P241

Analysis of the Impact of Exports on the Balance of Payments In Hong Kong

Suleiman, A. A. M. [1] and A. A. A. Bahtoum [2]

[1] College of Upper Asian Studies Department of Political and Economic Science Studies and Research

[2] Faculty of Technology - University of Zagazig

ABSTRACT

Hong Kong has achieved a rapid and high development in reform and development policies during the last decades, which in turn led to a massive rise in economic growth, raising the standard of living and welfare of the individual, advancing its economy and making optimal use of that. Hong Kong is in a suitable place to achieve the satisfaction and well-being of its people, and economic development is a goal that most countries seek in a comprehensive process adhering to all aspects of life, including economic and social .The development process also needs to achieve preconditions, such that the state has sufficient financial resources to meet its needs of financing investment and production, and that the economies of countries, especially developing ones, suffer from a problem in financing economic development, as countries seek to restructure their national economy and build a development strategy and because it is the main pillar of every economic growth and thus increase domestic income Creating new job opportunities and improving the standard of living for society. Financing economic development has been considered one of the most important obstacles that sometimes work on the failure of economic development policies in countries The development and promotion strategy has an effective role in achieving economic growth. The more exports of importation and the greater the surplus of foreign currency, which can be used to spend on economic sectors, particularly in the importation of production accessories from capital goods necessary for economic and social development plans In addition to achieving the greatest efficiency in the use of domestic resources, as well as focusing on attracting foreign investments for the purpose of producing export goods

(1)عمر محمود أبو عودة ،دالة الصادرات الفلسطينية واثرها على النمو الاقتصادى ،فلسطين ، ص 6.

(2) عبدالرازق هارون ، استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية واثرها على النمو الاقتصادى فى الجزائر –انقطاع الزراعة ،مذكرة تكميلية لاستكمال الماجستير ،جامعة قاصدى مرباح ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التيسير، الجزائر ، ص 6 .